جامعة طرابلس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

2012م

الفصل الخريف

أستاذ المادة / عبد الرحمن على محفوظ

المادة / الاقتصاد الليبي

طلبة / التعليم عن بعد

الهدف من المقرر / الاحتواء بالاقتصاد الليبي ومعرفة مدى الاعتمادات الكلية وما هو النمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام .

محتويات المادة

1. تعريف الاقتصاد الليبي .
2. الخصائص العامة للاقتصاد الليبي .
3. \الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط .
4. العوامل التي هيمنت على الاقتصاد الليبي .
5. التعرف على اهم الموارد الاقتصادية .
6. هيكل الاقتصاد الليبي .
   أ – (مرحلة الرواج الاقتصادي) .
   ب –(مرحلة الركود الاقتصادي) .
   ج– (مرحلة التصحيح الاقتصادي) .
7. تطوير الاستهلاك المحل في الاقتصاد الليبي .
8. الطلب والاستهلاك المحل من المشتقات النفطية في ليبيا .
9. معرفة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الطلب على سلعة ما فقط (النفط) .

تعريف الاقتصاد الليبي :

يمثل الاقتصاد الليبي نمطا مثاليا لاقتصاد نامي ومفتوح يعتمد اعتماد شبه كلي على عائدات النفط فبفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط خصوصا بعيد ارتفاع اسعاره أوائل وأواخر السبعينيات حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية وتزايدت في الناتج المحلي والادخار والاستثمار ونصيب الفرد الناتج المحل الإجمالي لم يتم تحقيقها في أيا من معدل العالم باستثناء بعض الدول النفطية الخليجية خصوصا خلال الفترات التي شهدت ارتفاعا حادا في اسعار النفط .

1 -أهم خصائص الاقتصاد الليبي :

ينفرد الاقتصاد الليبي بصغر حجم السوق المحلي المرتبط بضالة حجم السكان وعدم كفاءة عنصر العمل كميا وفنيا وتدني مرونة القطاع الانتاجي (الزراعة والصناعة) , ناهيك عن عدم استقرار وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية وخاصة التنموية منها .

هيمنة القطاع على الانشطة الاقتصادية ظل الاقتصاد الليبي محتفظا بمعظم مميزات التخلف رغم ضخامة الجهود التي بذلت في مضمار التنمية وقد ظهر ذلك جليا عقب الانهيار الحاد في اسعار النفط في اوائل الثمانينيات حيث تراجعت معدلات النمو على المستوى الكلي والجزئي بشكل حاد .

وكذلك ظهرت الاختلافات الهيكلية بوضوح وهو ما استدعى إعادة تصحيح بعض المتغيرات الاقتصاد .

قدر دخل الفرد في مدينة طرابلس عام 1952 بحوالي 42 دولار سنويا , ولذا وصف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت باقتصاد العجز وهيمنة الحلقة الخبيثة متمثلة في انخفاض مستوى الادخار والدخل وبالتالي الاستثمار

والانتاج , واستمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات والمنظومات الدولية وتحديدا الامم المتحدة كمصدر اساسي للدخل إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن المعونات ظلت حتى عام 1959 تشكل نسبة عالية من الدخل القومي ونظرا لانعدام مرونة الجهاز الانتاجي صار الاعتماد واضحا على الواردات للإيفاء بالمتطلبات الأساسية للساكن وهو ما عمل مع عدم وجود صادرات كافية الى استفحال العجز بالميزان التجاري ومن تم ميزان المدفوعات الامر الذي زاد من الاعتماد على المنح والقروض الاجنبية .

2 –الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط :

شكل اكتشاف النفط وتصدير أول شحنة منه مع بداية عقد الستينات من القرن الماضي نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الليبي , فمع اكتشاف النفط ودخول الشركات الأجنبية للتنقيب عنه أواخر الخمسينات والبدء بتصديره أوائل العام 1962 تغيرت البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية السائدة بالاقتصاد الليبي تغيرا جذريا , حيث مكنت التدفقات النقدية المتتالية جراء تصدير النفط من التخلص من العجز ووجهت الانظار نحو تنمية ممولة من إيرادات النفط , وعملت على ظهور العديد من التطورات الاقتصادية في مقدمتها ارتفاع معدلات النمو وزيادة الانفاق العام ومستوى الدخل الحقيقي وتحسن المستوى العام للأسعار وزيادة الواردات وخلق فرص عمل بأجور أعلى من الأجور التي كانت سائدة , تركزت تلك الفرص في المناطق الحضرية مما أدى إلى الى حدوث تغير في التوزيع الديموغرافي للسكان .

فمن حيث معدلات النمو تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه الفترة التي أعقبت تصدير النفط 1962 –1969 شهدت معدلات نمو كلية عالية

وصفت بأنها من أعلى معدلات النمو في العالم حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمو سنويا قدره 22.6 % وارتفع نتيجة لذلك متوسط الدخل الحقيقي للفرد (Per-Capita GNP)بواقع 16% سنويا وحقق الاستثمار الثابت الإجمالي (GFCF)معدل نمو سنوي قدره 15.6% , أما على المستوى القطاعي فتشير البيانات المتاحة إلى أن قطاع النفط حقق نموا سنويا قدره 46.7% تلاه في ذلك قطاع البناء والتشييد 19.9% وقطاع النقل والمواصلات 16.6% ثم قطاع الخدمات مجتمعة 13.4% فقطاع التجارة 12.7% سنويا .

لقد حقق النفط دخلا متزايدا للبلاد مكن من خلق عملية تراكم في رأس المال الذي يعتبر عنصرا هاما من عناصر التنمية الاقتصادية , حيث أدت الاكتشافات النفطية , وزيادة حصيلة الإرادات الناجمة عن تصديره ودخول التقنية المتطورة عن طريق الشركات المنقبة عنه والمنتجة له لأكثر المناطق تخلفا إلى احداث تغيرات جذرية في البيئة الاجتماعية التقليدية , ومكنت الدول من التخلص من العجز ووجهت الأنظار نحو تنمية ممولة من إيرادات النفط .

إذ تشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى أنه ومنذ العام 1963 بدأت عائدات النفط تشكل نسبة متزايدة من الإرادات العام , حيث ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات النفطية في إجمالي الإيرادات من 26% خلال السنة المالية 1962 –1963 إلى 80 % عام 68 –1969 . وفي المقابل ارتفع الإنفاق العام بنسبة 1.7% خلال الفترة 1955–1962 وبنسبة 3.17% خلال الفترة 1963–1968 , نجمت معظم تلك الزيادة عن برامج التنمية المخططة التي استهدفت ضمان سرعة تحسن مستوى المعيشة والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن من خلال زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي

على اعتبار أنه المورد الاساسي للمواد الغذائية ومصدر الدخل للكثير من ابناء المجتمع , بالإضافة للاعتماد المتزايد على القطاع العام في تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والمواصلات والاسكان إذ عمدت الدولة خلال العشر سنوات الأولى اللاحقة لبدء تصدير النفط إلى اعتماد خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (الخطة 1963–1968) استهدفت من خلالها توفير متطلبات التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الافراد وخصصت لها مبالغ طائلة وصلت الى 450 مليون جنيه ليبي خصص جانب كبير منها (43%) للإنفاق على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات بينما خصص الباقي (57%) للاستثمار في قطاع النفط . ساهم ذلك التوجه بالإضافة إلى الظروف التاريخية التي مر بها الاقتصاد الليبي والخصائص اللصيقة به في تعميق سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي , حيث ارتفعت نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي من 6.9% عام 1958 إلى 53.9% عام 1964 ثم إلى 62.0% عام 1968 , بينما ظلت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى متواضعة , كما بدأ يأخذ دورا قياديا في الصادرات , مما ساهم في ظهور خاصية جديدة للاقتصاد الليبي تمحورت حول تركز الصادرات وتنوع الواردات , حيث اصبحت صادرات النفط تستحوذ تقريبا على إجمالي الصادرات ومن ثم على نسبة كبيرة من الصرف الاجنبي الذي يستخدم لتمويل الواردات , التي شهدت تنوعا ملحوظا ناجم عن تزايد الطلب الاستهلاكي الحاصل جراء ارتفاع الدخول مقابل نقص العرض المحلي الناجم عن تخلف القطاع الانتاجي من ناحية وزيادة وتنوع متطلبات التنمية من ناحية أخرى . إذ تؤكد البيانات المتاحة أن الواردات الليبية شهدت تنوعا ظل يلازمها حتى الآن حيث تشير إحصائيات التجارة الخارجية إلا ان واردات الاغذية والمشروبات ظلت تستحوذ على نسبة لا

تقل عن 40 % من مجموع الاتفاق على الواردات , وهو ما يدل على استفحال ظاهرة العجز الغذائي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع . وبصفة عامة يمكن تلخيص الخصائص العامة للاقتصاد الليبي في :_

1 خضوع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد هو النفط كأكبر مساهم من الناتج المحلي الإجمالي وكمصدر اساسي للصرف الاجنبي , بدأت بوادر هذه الخاصية بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية والبدء في تصديره حيث تطورت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطرد مقابل انخفاض في مساهمة قطاع الزراعة والصناعة (انظر الجدول) , ويعزى ذلك الى جملة من العوامل في مقدمتها هجرة اليد العاملة لهذين القطاعين بحثا عن أجور أعلى في قطاع النفط وبعض القطاعات الخدمية الأخرى وتدني الانتاجية في هذين القطاعين بسبب تخلف وبدائية طرق ووسائل الانتاج المستخدمة وصغر حجم السوق , وارتفاع ريع القطاع الخدمي الذي تأثر ايجابيا بالتوسيع في قطاع النفط , حيث وفر هذا الأخير إيرادات ضخمة أمكن استخدامها لتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها .

جدول معدل النمو السنوي الحقيقي للاقتصاد الليبي

البند	1962 1969	1970 1982	1983 1990	1962 1990

الناتج المحلي الاجمالي	22.6	13.2	-2.5	11.8
قطاع الزراعة	4.1	4.6	11.8	6.70
النفط والمعادن	46.7	14.3	-7.8	17.8
الصناعة التحويلية	8.4	18.6	7.0	13.0
التشييد و البناء	19.9	15.3	-1.8	12.0
النقل والمواصلات	16.6	18.1	-0.4	13.1
تجارة الجملة والتجزئة	12.7	17.0	-2.1	10.9
قطاع الخدمات	13.4	14.0	2.7	11.1

زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة تحديدا)في النتاج المحلي الإجمالي , إذ اعتمدت الخطط التنموية الثلاث (الخطة الثلاثية 1973–1975 والخطة الخمسية 1976–1980 والخطة الخمسية الثانية 1981–1981)استراتيجية تنموية تستهدف تحقيق اقصى معدل نمو كلي , مع التنويع في الأنشطة الإنتاجية , إلا انه وبالرغم من تلك الجهود ظلت مساهمة تلك القطاعات (القطاعات الانتاجية) في الناتج المحلي متواضعة جدا مما يدل على استمرار هيمنة النفط على الاقتصاد الليبي , وترجع أسباب عدم التمكن من تخليص الاقتصاد الليبي من سيطرة هذا القطاع لجملة من العوامل اهمها :ـ

أ – سيطرة القطاع العام على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وما ترتب عليها من ضعف في كفاءة العنصر البشري في الجهاز الإنتاجي تبعا لما يتصف به هذا القطاع من ضعف في الانتاجية الناجمة

وتفشي البيروقراطية والاختناقات وعدم المبالاة والتسيب والإهمال .

ب –ضعف مشاركة الليبيين في المشروعات التي طرحتها خطط التنمية الاقتصادية والاعتماد على العنصر البشري الأجنى الذي له سلبياته وعيوبه .

ج –محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي , او بمعنى آخر عدم قدرة الاقتصاد الليبي على امتصاص أكبر قدر من الاستثمارات بكفاءة تعطي أكبر مردود اقتصادي واجتماعي ممكن .

د – ضعف السوق المحلية بما لا يسمح بتطور القطاعات الصناعية للاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض التكاليف .

هـ –الاعتماد الكلي على عائدات النفط التي شهدت تدهورا خطيرا وحادا نتيجة الازم التي بدأت في الثمانينيات من القرن العشرين , إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن النفط ظل منذ اكتشافه بكميات تجارية عام 1962 حتى الآن يستحوذ على ما يزيد عن 95% من إجمالي الصادرات الوطنية .

2 هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي :

استهدفت خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا , كما سبقت الاشارة , تحقيق جملة من الأهداف من أهمها تنويع مصادر الدخل , وتخفيض الاعتماد على النفط وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التفاوت في توزيع الدخول , ترجمت هذه الاهداف الى سياسات وبرامج عمل جرى تنفيذها من خلال القطاع العام الأمر الذي عزز من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي , تعزز هذا الدور بدرجة أكبر مع تبني الدولة منهج

التغير الاشتراكي الذي يستند إلى اسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل الذي يرتبط بطبيعته بالمركزية والإجراءات الإدارية البيروقراطية وذلك مع بدء تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976–1980 التي حددت إطار عمل كلاً من القطاع العام والخاص من خلال التوزيع الاستثمار المخطط حيث استأثر القطاع العام في تلك الخطة على نحو 86.6% من إجمالي حجم الاستثمارات . فعلى مستوى القطاع الإنتاجي تحديدا , استحوذ القطاع العام على 93.1% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة و 97.7% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة , ويعزى ذلك كما سبقت الإشارة إلى الرغبة في دعم الانتاج الصناعي تمشيا مع الهدف العام المتمثل في الرغبة في تنويع مصادر الدخل , وضعف قدرة القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات يتطلب الاستثمار فيها رؤوس اموال كبيرة وتتضمن نوعا من المخاطرة , بالإضافة إلى كل ذلك فإن الدور الاجتماعي الذي تطلعت به الدولة منذ أوائل السبعينات كان أيضا وراء تعاظم تدخل القطاع العام في تقديم الكثير من الخدمات العامة منها السكن والتعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من الانشطة ذات المردود غير الاقتصادي التي يحجم القطاع الخاص بطبيعته عن الاستثمار فيها ,هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن هيمنة القطاع العام بقوة على النشاط الاقتصادي حالة فرضتها بعض الظروف المتعلقة بضرورة مراقبة والتحكم في أهم الموارد النابضة "النفط" وضرورة اطلاع الدولة باعتبارها المالك الوحيد لهذا المورد بمهمة توزيع موارده بشكل يكفل عدالة توزيع وتنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني المتمثلة في بناء الطرق ومحطات توليد الكهرباء والموانئ والمطارات وغيرها من المصانع والوحدات الإنتاجية .

3 -الانفتاح على الخارج :

أدت طبيعة الجمود في القطاع الانتاجي اللصيقة بالاقتصاد الليبي مقابل تعدد وتنوع الواردات – سوء بفعل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الحاصل جراء التحسن في مستوى الدخول الفردية أو نتيجة للوفاء بمتطلبات التنمية من جهة وتركز الصادرات في سلعة مرتبطة بالسوق العالمي من جهة اخرى – إلى جعل الاقتصاد الليبي من أكثر الاقتصاديات انفتاحا او انكشافا على العالم الخارجي , مما يعكس تعرضه للتذبذبات التي تحدث في السوق4 العالمي ,إذ تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل الانفتاح من 81% عام 1970 الى 94% عام 1975 تم تراجع مع انخفاض اسعار النفط ليصل الى 20% عام 1985 ثم عاد ليرتفع ثانية الى 55% عام 1986 والى 42% عام 2001 واستمر في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة .

وهنا تجدر الاشارة الى انه ونظرا لأن انفتاح الاقتصاد الليبي يتركز بالدرجة الأولى في جانب التجارة الخارجية "صادرات و واردات " أكثر منه في جانب تدفق رؤوس الاموال , ظل معدل انفتاحه مرتفعا بالرغم من كل الجهود المبذولة للتخلص من هذه الظاهرة وهو ما يذلل ايضا على اهمية قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الليبي .

4 -التوسيع في الانفاق العام أدت التدفقات المالية المتأتية من تصدير النفط وهيمنة القطاع العام على كل مناحي الحياة الاقتصادية واضطلاعه بالقسط الاوفر من الحجم الكلي للاستثمارات التي تم تخصيصها لتنمية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني من ناحية والتحسن في مستويات المعيشة من ناحية اخرى إلى التوسع في حجم الإنفاق العام , خلال فترة السبعينات و اوائل الثمانينيات , إلا انه ومع بدء تراجع أسعار النفط و

انحسار عوائدها مع منتصف الثمانينيات واجهت الدولة مشاكل تمويلية حدت من قدراتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية , وهو كل ما انعكس سلبا على مستويات اداء وكفاءة الوحدات الإنتاجية والخدمية العامة , واظهر جملة من المصاعب والاختناقات كان من اهمها ظهور العجز في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات مما حدى بالدولة إلى اتخاذ جملة من التدابير والسياسات من بينها وضع قيود كمية على الواردات لمعالجة العجز التجاري والحد من ارتفاع فاتورة المرتبات , إلا أن تلك السياسات لم تكن فاعلة بقدر ما افضت إلى انخفاض أداء العاملين وساعدت على ظهور بوادر الفساد والسوق السوداء وارتفاع معدل البطالة , ومع زيادة حدة تلك الظواهر بات واضحا أن لا مناص من ان يطرح موضوع إعادة تعريف دور الدولة وبدأت الأنظار تتجه إلى تفعيل دور القطاع الخاص .

5 تركز الصادرات وتنوع الواردات : تشير البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الليبية خلال فترات مختلفة إلى أن النفط ومشتقاته ظلا يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية , إذ تشير تلك البيانات إلى استحواذهما على نسبة عالية من الصادرات , حيث شكلت ما نسبته 100% وما نسبته 95% عام 2002 , وتسيسا على ذلك يمكن القول أن الصادرات الليبية مركزة بالدرجة الأولى في قطاع النفط والغاز ومشتقاته مما يضفي على هذه الصادرات صفة الأحادية .

هذا من ناحية اما من ناحية أخرى فقد شهدت الواردات تعدد وتنوعا ملحوظا ساهمت في تكريسه الطبيعة الجامدة (غير المرنة) للقطاع الإنتاجي وارتفاع الميل الاستهلاكي والتوسع في مشروعات التنمية . إذ تشير إحصائيات التجارة الخارجية ان واردات الدولة من المواد الغذائية

والحيوانات الحية استأثرت في معظم سنوات الدراسة على النسبة الاعظم من حجم الواردات تليها في ذلك الواردات من المواد الكيماوية ثم المواد المختلفة فالآلات والمعدات , هذا من حيث النوع اما من حيث التوزيع الجغرافي فقد شهدت الواردات ايضا تنوعا جغرافيا واسع النطاق , تستحوذ الدول الأوروبية فيه على النسبة الاعظم تليها في لك الدول العربية .

6–العجز الغذائي : بالرغم من أن هذه الخاصية ليست لصيقة باكتشاف النفط في ليبيا إلا أن جانب منها يرجع إلى بعض الآثار التي خلقها اكتشافي . إذ ليس ثم شك من أن اكتشاف النفط قد ساهم بشكل كبير في انتقال العمالة من القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) إلى قطاع الخدمات بحصا عن أجور أعلى وهو أمر أسهم ضمن عوامل أخرى في تراجع معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم في مسئلة الأمن الغذائي حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنه بالرغم من الجهود التي وجهت لتنمية هذا القطاع ظلت نسبه مساهمته في الناتج المحلي متواضعا وظلت ليبيا مستوردة بأغلب السلع الغذائية , حيث تشير البيانات المتاحة على سبيل المثال أن قيمة العجز الغذائي في السلع الزراعية فقط بلغ خلال العام 2000 نحو 1679 مليون دولار . وتفيد بعض الدراسات إلى أنه من غير المتوقع زيادة مساهمة الأنشطة الزراعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بصورة مفاجئة نظرا لمحدودية الموارد الزراعية المتاحة كالمياه والأراضي الصالحة للزراعة والاعتماد شبه المطلق استيراد المستلزمات , إضافة إلى بطئ نمو هذا القطاع .

7- انخفاض كفاءة عنصر العمل : تجمع العديد من الأدبيات الاقتصادية على أن أهم الإشكاليات التنموية التي يواجهها الاقتصاد الليبي وغيره من الاقتصاديات المشابهة تتمثل في البحث عن بدائل تنموية لاقتصاد يتميز بالوفرة النسبية في رأس المال والندرة في عنصر وتدني في الطاقة الاستيعابية وقلة في فرص الاستثمار , وهي اشكاليات ظلت قائمة حتى الوقت الحاضر بالرغم مما شهده الاقتصاد الليبي من تغيرات هيكلية , فعلى صعيد مهارة العمل تشير البيانات المتاحة إلى اعتماد تنفيذ معظم خطط التنمية على العمالة الأجنبية حيث تشير الإحصائيات إلى أن العمالة الوافدة التي ظلت وحتى العالم 1990 تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حجم القوى العاملة حوالة (86.3%) , وهو ما يوحي بالدور المهم الذي تلعبه القوى العاملة الأجنبية في الاقتصاد الليبي .

8- الخصائص الجغرافية والديموغرافية مما لا شك فيه أن العوامل الجغرافية والديموغرافية كالمساحة الجغرافية للأراضي الزراعية والمناخ , وعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم النوعي والعمري عوامل لها انعكاس مباشر على القدرات الإنتاجية. إذ تشير البيانات المتاحة إلى أنه وبالرغم من أن مساحة ليبيا تزيد عن 1.7 كم² إلا أن حجم الأراضي الصالحة للزراعة لا يتعد 5% من هذه المساحة , أما النسبة الباقية فيغلب عليها الطابع الصحراوي الجاف , وهو أمر انعكس على طبيعة توبع السكان حيث تتركز الكثافة السكانية في المدن والقرى القريبة منها , حيث تصل نسبة سكان المدن 88% من إجمالي السكان , وهو ما يسهم أيضا في ارتفاع عدد العاملين بقطاع الخدمات الذي يستوعب أكثر من 55% من إجمالي القوى العاملة مقابل 7% فقط في القطاع الزراعي ,

أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان فإن المجتمع الليبي يعتبر مجتمعا فتيا , حيث تشير البيانات المتاحة إلى نسبة السكان النشطين اقتصاديا , أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18–65 سنة إلى إجمالي عدد السكان قد ارتفعت من 15.7% سنة 1975 إلى 62% عام 1999 وهو ما ساهم في خلق ضغط متواصل من أجل خلق فرص عمل وفي رفع معدل البطالة بين الشباب في ظل الإخفاق المتواصل في إمكانيات خلقها .

9–عدم فعاليات سياسات التصنيع : بالرغم من أن قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا حظى مع انطلاق أولى خطط التنمية بالكثير من الدعم والتشجيع حيث خصصت له مبالغ طائلة ناهزت في الخطة الخمسية 1980–1985 فقط 3.02 مليار دينار أي ما يعادل 16% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لكافة القطاعات , إلا أن استراتيجية التصنيع الموجهة بالدرجة الأولى نحو إحلال الواردات لم تفلح في تفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني , إذ ظهر أنه وبمجرد أن بدأت العوائد النفطية بالانحسار مقابل عدم انخفاض نفقات التشغيل بنفس الدرجة أصبحت مستويات الدخل النقدي غير قادرة على مواجهة الطلب على الاستيراد ومن تم أصبحت الدولة غير قادرة على مواجهة الطلب على الاستيراد ومن ثم أصبحت الدولة غير قادرة ببرامجها الاستيرادية على الايفاء بمتطلبات الوحدات الإنتاجية التي تم الاستثمار فيها , وهو ما يعني بالضرورة فاعلية سياسة التصنيع تلك والسياسات المنبثقة عنها في خلق قطاع اقتصادي فعال يمكن أن يساهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق أهداف التنمية هذا على المستوي الكلي أما على المستوى الجزئي فتشير البيانات الخاصة بقطاع الصناعة إلى أن هذا القطاع

اتسم عموما بانخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وارتفاع التكاليف , وتدني معدلات الإنتاج الفعلية ومستوى الانتاجية , حيث تشير البيانات القطاعية إلى أنه وباستثناء الشركة الوطنية للنسيج والشركة العامة للأثاث اللتين حققتا معدلات استغلال عالية نسبيا من الطاقة الإنتاجية القصوى لهما فإن بقية الشركات لم تكن معدلات انتاجها مشجعة وهو ما أسهم في رفع تكاليف الإنتاج وأدى إلى عدم الاستفادة من وفورات الحجم وبالتالي انخفاض القدرة الاقتصادية عند الإنشاء , وتكدس العاملين وكذلك إلى طبيعة السوق المحلية التي تشكل عائقا أمام تحقيق الحجم الامثل للإنتاج , بالإضافة إلى الاستثمار في صناعات تعتمد على مواد أولية مستوردة وعدم التركيز على الصناعات ذات التأثير الخلفي والأمامي أي التي تعمل على تنمية الصناعات الأخرى .

10- محدودية دور السياسة المالية والنقدية , من الملاحظ بشكل عام أن السلطات المختصة في ليبيا لم تلجا طول الفترة التي هيمن فيها القطاع العام على النشاط الاقتصادي إلى أي من السياسات المالية النقدية لمعالجة المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الليبي بقدر ما كانت تلجأ الى السياسات الكمية التجارية ومراقبة الصرف الأجنبي , إذ لم يشهد النظام الضريبي تغيرا باستثناء بعض التغيرات التي أدخلت على الرسوم الجمركية بهدف الحد من الواردات ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات كسياسة الموازنة الاستيرادية التي تم تبنيها عام 1982 وسياسة خفض التحويلات الشخصية للمقيمين , وما إلى ذلك من السياسات الكمية ذات الطابع التجاري معتقدة أن القيود الكمية والرقابة المباشرة على الصرف هما من أكثر الأدوات فعالية للحد من الواردات السلعية وأن الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية تحديدا) من

أكثر الوسائل فاعلية في زيادة الإيرادات , بالإضافة إلى تميزها بسهولة الجمع وصعوبة التهرب وعدم تأثيرها المباشر على الدخل المادي للفرد .

2.3.2 الموارد الاقتصادية

أولا الموارد المادية تقع ليبيا في الجزء الشمالي من قارة افريقيا يحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط بساحل طوله 2000 كم , ومن الغرب تونس والجزائر , ومن الشرق مصر والسودان , ومن الجنوب تشاد والنيجر, تبلغ المساحة الكلية لليبيا نحو 1,740,000 كم^2 يتأثر الجزء الشمالي منها والذي لا يتعد 10% من إجمالي مساحتها الكلية بمناخ البحر المتوسط بينما يتأثر الجزء الباقي بمناخ الصحراء الكبرى , ومن هنا فإن النسبة الأكبر من المساحة الكلية هي أراضي غير صالحة للزراعة تمتاز بتدني الانتاجية وقلة الموارد المائية وتذبذب معدلات نزول الامطار.

1- الموارد الطبيعية : تتمتع ليبيا بموارد معتبرة من النفط والغاز الطبيعي , كما تمتلك امكانيات ضخمة لزيادة انتاجها في المستقبل وبطلب محلي متوسط نسبيا , كما تتمتع أيضا بإمكانية زيادة صادراتها من الوقود , حيث يقدر حجم احتياطيات ليبيا من النفط الخام القابل للاستيراد حاليا بنحو 44. مليار برميل (Bbll) فيما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي 1540 مليار متر مكعب استنادا لقاعدة النفط المتكافئة (Oil equivalent basis), تمثل هذه التقديرات الاحتياطيات الاقتصادية المخصصة للتطوير فقط , أي لا تشمل الاحتياطيات غير المطورة أو تقديرات الاحتياطيات المحتملة والممكنة (أنظر الجدول رقم4).

وتختلف صيغ إنتاج (Production Profiles) ليبيا التراكمي من النفط عن صيغ انتاجها من الغاز , حيث يقدر إنتاج النفط التراكمي في الوقت الحاضر ينحو 60% من التقديرات الحالية للاحتياطيات القابلة للاسترداد , أما انتاج الغاز فهو أقل من إنتاج النفط إذ يقدر الانتاج التراكمي الحالي بنحو 12 % من الاحتياطيات التراكمية, كما تسير العديد من التقديرات وأهمها المسح الجيولوجي الامريكي (U.S Geological suvey, USGS) إلى أن احتياطيات النفط غير المكتشف والقابلة للاسترداد المؤكد تناهز 8.3 مليار برميل , بحد أعلى يصل إلى 15.3 مليار برميل (بنسبة احتمال خطأ 5%) , أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز فيشير المسح المذكور إلى أن احتياطي الغاز يبلغ في المتوسط 600 مليار متر , أي 21.1 مليار قدم مكعب (tcf) بحد أعلى قدره 47.2 مليار قدم مكعب , أما تقديرات الغاز الطبيعي المسال (NGL) الوسيطة فتبلغ 0.9 مليار برميل بحد أعلى قدره 2.1 مليار برميل , من هذا المنطلق يتوقع أن تتجاوز القيمة الحالية الصافية (NPV) لعائدات النفط في المدى الطويل مستوى الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2005 بمقدار يتراوح بين 7.3 إلى 19.8 مرة.

ثالثا الموارد البشرية

1- السكان والتغيرات الديموغرافية

تعد المسألة السكانية أحد أهم العوامل التي تدخل في صياغة أهداف المجتمعات الانسانية, وفي تقدير المستويات التي يمكن تحقيقها من تلك الاهداف , إذ وفي الوقت الذي ينصب فيه الهدف النهائي للتنمية على تحسين حياة الانسان ورفاهيته , يعد الانسان أهم أدوات تنفيذ التنمية . لقد أثبتت التجارب الانسانية المختلفة مقدرة العنصر البشري على صنع

التقدم كما أثبتت في ذات الوقت أن هذا العنصر – بما يمثله من قوه استهلاكية وما يتطلع اليه من مستويات معيشة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمعات الانسانية على مر العصور .

أ- النمو السكاني في ليبيا 1970–2006

شهدت ليبيا خلال الفترة 1970–2006 تغيرات ديموغرافية تمثلت في انخفاض معدل الامية وارتاع نسبة المتحققين بالتعليم وارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول " تأخر سن الزواج " مما نتج عنه انخفاض مستوى الخصوبة وبالتالي انخفاض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وارتفاع نسبة السكان من الفئة العمرية 20–45 سنة وهو ما يتيح الفرصة لارتفاع عرض العمل , وينذر بدخول ليبيا إلى مرحلة ما يعرف بالهبة الديموغرافية خلال العقد الثاني من القرن الحالي , حيث تشير نتائج التعدادات السكانية إلى أن إجمالي عدد السكان المقيمين في ليبيا ارتفع من (2,249.237) نسمة عام 1973, إلى (3,642.576) نسمة عام 1984 ثم إلى (4,799.065) نسمه عام 1995 , وإلى نحو (5,657.692) نسمه عام 2006, أي بمعدل 1.56% خلال الفترة (1973–1984) و2.52% خلال الفترة (1984–1995) و 1.56 خلال الفترة (1995–2006), كما تشير البيانات أيضا إلى أن معدل النمو السنوي الصافي للسكان الليبيين المتحقق خلال الفترة (1973–1984) والبالغ (4.21%) قد انخفض إلى (2.80%) خلال الفترة (1984–1995) ثم إلى 1.8% خلال الفترة (1995–2006) وهو ما يعني أن إجمالي عدد السكان قد ازداد بمعدل سنوي قدره 2.94% خلال الفترة 1973–2006 , كما تشير الاحصائيات المتاحة أيضا إلى السكان الليبيين المقيمين في ليبيا يشكلون ما نسبته (91%) من إجمالي عدد

السكان حسب نتائج التعداد السكاني لعامي 1973 انخفضت هذه النسبة إلى 89% من إجمالي عدد السكان حسب نتائج التعداد السكاني لعام 1973, انخفضت هذه النسبة إلى 89% حسب نتائج تعداد 1984 بينما بلغت هذه النسبة حوالي 91% وفقا لنتائج تعداد 1995 وما نسبته 93.6% من إجمالي عدد السكان وفقا لنتائج تعداد 2006 (أنظر الجدول 5) , هذا من ناحية الكم أما من ناحية النوع , فتشير البيانات التفصيلية المتاحة إلى أن نسبة الذكور إلى عدد الإناث قد انخفضت بشكل تدريجي من حوالي (106.4) ذكر مقابل كل 100 أنثى عام 1973 إلى (104.6) عام 1984 ثم إلى (103.4) عام 1995 وإلى نحو (102.9)عام 2006, (أنظر الجدول رقم 6) , الأمر الذي من شأنه التأثير على طبيعة سوق العمل وفرص التوظف في الفترة القادمة , إذ من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى توسع القطاع الخدمي , وارتفاع معدل البطالة بدرجة أكبر, كما تشير البيانات المتاحة أيضا إلى التراجع المستمر في نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة, حيث انخفضت هذه النسبة من نحو (15.4%) عام 1973 إلى (49.9%) عام 1984 , ثم إلى (39%) عام 1995 وإلى نحو (31%) عام 2006, مقابل ارتفاع نسبة الفئات العمرية (20–24) و (25–29) و (30–34), وهو ما يؤكد حتمية دخول المجتمع الليبي مرحلة بالهبة الديموغرافية خلال العقد الثاني من القرن الحالي

جدول (5) :

جدول رقم (5)

تطور السكان الليبيين وغير الليبيين المقيمين في ليبيا حسب النوع وفقا للتعدادات السكانية (1973، 1984، 1995، 2006) (ألف نسمة)

التعداد	السكان الليبيون			السكان غير الليبيين			إجمالي السكان		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
تعداد 1973	1057919	994453	2052372	133934	62931	196865	1191853	1057384	2249237
تعداد 1984	1651562	1579497	3231059	302195	109322	411517	1953757	1688819	3642576
تعداد 1995	2231079	2158660	4389739	270677	138649	409326	2501756	2297309	4799065
تعداد 2006	2687513	2610639	5298152	246939	112601	359540	2934452	2723240	5657692
معدل النمو 73-84	4.13	4.30	4.21	7.68	5.15	6.93	4.60	4.35	4.48
معدل النمو 84-95	2.75	2.86	2.80	- 0.99	2.17	- 0.05	2.26	2.82	2.52
معدل النمو 95-06	1.76	1.80	1.78	- 0.01	- 0.02	- 0.01	1.51	1.61	1.56

2-الإستخدام :

تشير البيانات المتاحة (أنظر الجدول رقم 8) إلى أن حجم القوى العاملة في ليبيا بلغ عام 1970 نحو 433.5 ألف عامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية, بلغ عدد الوطنيون منهم نحو 383.5 ألف عامل أي ما يعادل

88.5% من إجمالي مجموع الاستخدام, في حين شكلت القوة العاملة غير الوطنية نحو 50 ألف عامل أي ما يعادل 11.5%, هذا على المستوى العام أما على المستوى الجزئي فتشير البيانات المتاحة إلى أن قطاع الزراعة بما في ذلك الرعي والغابات وصيد الاسماك استحوذ على النسبة الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى,حيث بلغت مساهمته في إجمالي القوة العاملة نحو 29.1%, بينما توزعت النسبة الباقية على القطاعات الاقتصادية الأخرى,ازداد مجموع الاستخدام مع ارتفاع أسعار النفط أوائل السبعينيات حيث بلغ وفقا لإحصائيات العام 1975 نحو 600.849 ألف مستخدم, منهم 459.261 مستخدم, أي ما نسبته 76.4% ليبيون أما الباقي 141.588 عامل فغير ليبيين.

أما على المستوى القطاعي فتشير البيانات المتاحة الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة الى 22.6% مقابل زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الى نحو 3.7%.

أما الفترة اللاحقة (1980–1990) فقد تميزت بالتذبذب الملحوظ على المستوى الجزئي, حيث بلغ مجموع الاستخدام مع بداية العام 1980 نحو 780.223 ألف عامل,بلغ مجموع العمالة الوطنية منه نحو 72.9%, بينما شكلت العمالة الوافدة نحو 27.1%, أما على المستوى القطاعي فتشير البيانات المتاحة الى ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية إلى (4.6%) في حين انخفضت نسبة عدد العاملين في القطاع الزراعي الى 15.5%, وصل عدد المستخدمين في نهاية الفترة أي مع نهاية العام 1990 إلى نحو 1013.983 ألف عامل, شكلت العمالة الوطنية منها ما نسبته 76.8% مقابل 23.2% عمالة وافدة. أما على المستوى الجزئي فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية إلى نحو 7.5%, والصناعات

الاستخراجية الى 1.9%, في حين شهد القطاع الزراعي تراجعا ملحوظا حيث تراجعت نسبه مساهمته في اجمالي القوة العاملة الى نحو 8.6%,أستمر في هذا التذبذب خلال الفترة 1990–2007,حيث بلغ اجمالي الاستخدام خلال العام 2007 نحو 1780.710 عامل شكلت القوة المنتجة الوطنية منها ما نسبته 90.6%, مقابل 9.4% عمالة وافدة, أما على المستوى القطاعي فقد استأثرت الصناعات التحويلية بنحو 7.0% والصناعة الاستخراجية بنحو 2.5% بينما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الى 6.0%.

2.4هيكل الاقتصاد الليبي

شكل تاريخ تصدير أول شحنة من النفط الليبي في سبتمبر عام 1961 كما سبقت الإشارة نقطة انقلاب في تاريخ الاقتصاد الليبي وأسس لبدء مرحلة جديدة عرفت بمرحلة فائض رأس المال والنمو السريع, فحتى اكتشاف النفط اواخر الخمسينات وبداية الستينات لم يكن ثمة قطاع في الاقتصاد الليبي كفؤ وكافي أو مصادر منظورة يمكن أن تساهم في رفع معدلات المعيشة بشكل ملحوظ او في توازن الميزان التجاري, تغيرت هذه الصورة بشكل كامل مع بداية العام 1962 فمنذ ذلك الحين حدث تغيرات جوهرية على هيكل الاقتصاد الليبي ترافقت بتحقيق معدلات عالية من النمو وفي ارتفاع حصة الفرد من الناتج (الدخل) والادخار بالإضافة الى خلق نوع من الأنشطة المتطورة نسبيا, ولغرض التحليل يبدو أنه من المناسب تقسيم الفترة التي شهد خلالها الاقتصاد الليبي تغيرات هيكلية إلى أربع فترات فرعية تمتد الأولى بين عام 1962 وعام 1969 وتوصف بأنها واحدة من أسرع فترات النمو في تاريخ ليبيا وقد سبقت الإشارة لها بشيء من التفصيل سابقا, بينما تمتد الثانية بين عام 1970– وعام 1981 وتتصف بكونها واحده من اهم فترات

التراكم الرأسمالي الحاصل جراء صدمة أسعار النفط الأولى 1974/1973 والثانية 1982–1988 وهي من أسوء فترات الانكماش التي شهدها الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية, إذ شهدت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في معدلات النمو وظهور العديد من الاختناقات الاقتصادية بفعل التراجع الحاد في اسعار النفط والمشاكل السياسية بين ليبيا وبعض الدور الغربية على خلفية أحداث لوكربي , أما الفترة الرابعة فتمتد من عام 1989 حتى الآن وهي فترة الإصلاح الاقتصادي وتتصف بحدوث تغيرات جوهرية في الفلسفة الاقتصادية , ومن ثم آليات وسياسات العمل الاقتصادي إذ شهدت هذه الترة تحولا دراماتيكيا نحو الأمد بنظام السوق , ومنح القطاع الخاص فرصة أكبر للمساهمة في النشاط الاقتصادي والحد من دور الدولة , وإجراء العديد من التغيرات على نمط الملكية والأطر المؤسساتية الخاصة بالاستثمار والسياسات المالية والنقدية .... إلخ .

2.4.1 مرحلة الرواج الاقتصادي (1970–1981)

شهدت هذه الفترة كما سبقت الإشارة رواجا اقتصادية منقطع النظير تمثل ارتفاع معدلات النمو حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نموا بلغ في المتوسط 13.0% سنويا , واكب هذا النمو ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وانخفاضا في مستوى العالم للأسعار , حيث انخفض معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 7.5% في المتوسط , وفضلا عن هذا , فقط اتسمت تلك الفترة بارتفاع مستوى التشغيل وبالتالي انخفاض معدل البطاقة . يعزي الاتجاه التصاعدي الذي يسلكه الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة إلى تضافر جملة من العوامل من أهمها ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية , الذي أفضى بدوره إلى نمو متسارع في الدخل والإنفاق وإلي اضطلاع الدولة

بدور أكبر في الحياة الاقتصادية , إذ شهدت هذه الفترة استئناف ليبيا لنشاطها التخطيطي بوضع خطة التنمية الثلاثة للأعوام (1973–1975), والخطة الخمسية الأولى للأعوام (1976–1980), مستهدفة بذلك في البنية التحتية والحركة العمرانية والدفع بعجلة الاقتصاد نحو تنويع مصادر الدخل (أنظر الجدول 9)

جدول (9)

أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1970–2005) مليون دينار, نسبة مئوية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار التجارية		الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=1997)		العوائد النفطية		معدل التضخم (100=1964)
	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	

-	-	508.2	-	4442.4	-	1288.3	1970
-5.6	34.1	681.5	14.2	3813.7	23.1	1586.5	1971
-5.5	-5.4	644.6	9.6	4076.7	10.5	1753.0	1972
-4.3	-6.4	603.1	20.3	8251.5	24.5	2182.7	1973
5.7	171.4	1636.9	86.2	7719.1	28.1	2795.2	1974
5.7	-21.2	1290.4	-6.5	9691.3	31.5	3674.3	1975
9.1	56.8	2023.1	25.5	11408.6	29.8	4768.1	1976
12.9	27.7	2584.2	17.7	10370	17.7	5612.7	1977
12.2	-17.2	2139.8	-9.1	13723.8	-2.1	5496.1	1978
22.8	69.9	3634.6	32.3	18071.6	38.3	7603.0	1979
19.4	35.9	4940	31.7	10370	34.6	10237	1980
10.4	-30.8	3420	-19.5	14543.5	-12.1	9003.3	1981
4.6	-5.6	3230	-0.5	14477.1	-7.2	8359.2	1982
10.6	-22.2	2513	-9.3	13135.3	-2.6	8139.5	1983
12.5	-15.4	2125	-14.1	11278.5	-7.6	7521.7	1984
8.0	-13.8	1831	-5.7	10639.7	7.0	8050.2	1985
4.2	-41.3	1074.4	6.8	11367.8	4.4	8402.4	1986
4.5	-4.2	1029.7	-14.7	9696.5	-19.6	6751.4	1987
3.3	-12.8	898	7.6	10431.4	2.3	6904.9	1988
1.3	21.7	1093.2	7.2	11182.4	-1.8	6781.5	1989
7.6	6.2	1161	3.7	11598.4	13.1	7672	1990
10.5	33.6	1551	9.9	12752.2	38.3	10612.5	1991
10.7	37.3	2129	-1.0	12631	1.7	10789.0	1992
11.2	-33.6	1414.2	2.8	12980.2	5.2	11353.5	1993
14.7	-6.9	1316.6	0.0	12986.2	-12.7	9913.5	1994
11.5	85.6	2444.2	0.9	13106.3	1.4	10048.7	1995
12.2	39.1	3400.4	3.9	13620.3	15.7	11631.3	1996
13.2	9.0	3704.9	1.3	13800.5	10.8	12887.9	1997
5.0	-4.4	3543.5	0.4	13861.2	-7.0	11985.9	1998
1.5	-7.8	3268	0.1	13875.8	19.2	14285.8	1999
-2.9	-33.6	2170	2.4	14203.5	24.4	17775.4	2000
-8.9	63.5	3549	5.1	14927.5	5.3	18720.7	2001
-9,8	84.6	6551	1.1	15095.3	38.4	25914.0	2002
-2.0	-40.0	3929	7.1	16160.6	22.4	31731.6	2003
-2.3	173.1	10731	5.4	17025.7	31.0	41576.8	2004
غ م	58.8	17041	5.6	17971.2	31.2	54537.0	2005

2.4.2 مرحلة الركود الاقتصادي (1982 – 1988)

شهدت هذه الفترة تراجعاً في صرف الدولار الأمريكي ، وهبوطاً حاداً في أسعار النفط العالمية ، حيث وصل سعر برميل النفط عام 1986 إلى ما دون عشرة دولار للبرميل – مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية ، الأمر الذي حدى بالدولة إلى العمل على ضبط الإنفاق العام وإتباع سياسات تقشفية ، والتوقف عن تنفيذ العديد م ن المشاريع الاقتصادية التي كانت مدرجة بالخطة الخمسية الثانية (1981-1986)

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الدولة قد توقفت تماما عن تنفيذ البرامج التنموية التي بدأتها بقدر ما يعني أن تأثير العوامل السلبية على الاقتصاد الليبي كانت من القوة بحيث طغت على تأثير العوامل الإيجابية ، الأمر الذي ترتب عليه دخول الاقتصاد في مرحلة من الركود الاقتصادي تمثلت أبرز ملامحها في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وارتفاع معدل حيث انخفض معدل نمو للأسعار ، حيث بلغ التضخم نحو 5.0% في المتوسط .

أدت كل هذه العوامل إلى زعزعة الثقة بالاقتصاد الليبي وبالتالي إلى مزيد من عدم التوازن المالي المحلي والخارجي ، وإلى تعمق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ ترتب على هذه العوامل مجتمعة ظهور السوق السوداء ، وسوق الصرف الموازية وتدهور وضع ميزان المدفوعات حيث حقق عجز بلغ 1377.9 مليون دينار عام 1981 ، وارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى نحو 13.6% ، مما دفع بالدولة إلى تبني عدداً من الإجراءات التصحيحية كان من أبرزها تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الأخرى ، والحد من الإنفاق العام ، وتنفيذ السياسات النقدية ، وتحرير التجار ، وإلغاء بعض السياسات الحماية الجمركية والاستعاضة عنها بضريبة الاستهلاك .

2.4.3 مرحلة التصحيح الاقتصادي (1989 – الآن)

شهدت هذه الفترة دخول ليبيا مرحلة التصحيح الاقتصادي ، الذي استهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي لحقت به ، وتوجيهه بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية والعمل على دفع وتيرة النشاط الاقتصادي في إطار من الاعتماد بصورة أكبر على الإمكانيات الذاتية الاعتماد بصورة أكبر على الإمكانيات الذاتية .

ركز الإطار المنهجي للتصحيح الاقتصادي على العمل بسياسات إدارة الطلب الرامية إلى كبح الضغوط التضخمية , وإرساء مقومات راسخة للاستقرار والنمو الاقتصادي في ظل تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية , كما ركز

أيضا على سياسات تقوية جانب العرض من خلال إجراءات التصحيح الهيكلي, وذلك بتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وتكثيف دورها الرقابي من خلال تبنيها لاستخراجية وطنية شاملة لخصخصة المشروعات العامة والعمل على تحسين مستوى الإدارة العامة لتكون قادرة على التفاعل مع القطاع الخاص بهدف خلق البيئة الاستثمارية المناسبة , وبما يسهم في تعظيم دور القطاع الخاص وزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي, هذا إلى جانب تطبيق بعض الإصلاحات المالية التي تستهدف زيادة مرونة القطاع المالي وشموليته, كما استند البرنامج أيا في تحقيق أهدافه على مواصلة الدولة تبني النهج الترشيدي في الإنفاق العام, والاستخدام الأكفأ للموارد العامة على نحو يضمن تحقيق نمو مضطرد.

وبالرغم من أن الاقتصاد خلال هذه الفترة قد تمكن من المضي قدما في تحقيق معدلات نمو معتدلة نسبيا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي – إلا ذلك النمو يعزي بشكل أساس الى ارتفاع وثيرة الطلب المحلي لغايات الاستهلاك والاستثمار الناجم عن تحسن أسعار النفط إذ تشير البيانات المتاحة إلى أنه وبالرغم من الناتج المحلي الإجمالي سجل نموا حقيقيا بلغت نسبته في المتوسط خلال الفترة (1998-2005) نحو 3.5% استمر معدل التضخم في الارتفاع حيث ارتفع خلال الفترة بمتوسط يزيد عن 4.3% في حين انخفضت الرصيد القائم للدين العام المحلي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 70.8% عام 1988 إلى 25.5% عالم 2002, وفي المقابل تحسن وضع ميزان المدفوعات حيث استمر في تحقيق وفر باستثناء عام 2001 الذي حقق فيه عجزا قدر ينحو 75.8 مليون دينار ويعزي ذلك للفائض المتحقق في الميزان التجاري بفعل تحسن أسعار النفط الذي يشكل نسبة 99% من إجمالي الصادرات, أما فيما يتعلق بالعجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية فقد انخفض من 11.2% سنويا خلال مرحلة الركود الاقتصادي إلى 2.7 سنويا خلال هذه الفترة (أنظر الجدول11), هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد اقترنت هذه الفترة بارتفاع معدل البطالة.

جدول (11)

هيكل النفقات العامة في ليبيا خلال الفترة (1970–2006) مليون دينار، نسب مئوية

السنة	إجمالي الإنفاق			النفقات الجارية			النفقات الرأسمالية		
	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق	القيمة	معدل النمو	النسبة إلى إجمالي الإنفاق
1970	322.6	—	22.6	176.60	—	54.7	146.0	—	45.3
1971	477.0	47.9	29.3	230.00	30.2	48.2	247.0	69.2	51.8
1972	661.3	38.6	36.8	263.9	14.7	39.9	397.4	60.9	60.1
1973	648.3	2.0-	28.9	234.5	11.1-	36.2	413.8	4.1	63.8
1974	1298.0	100.2	33.4	432.0	84.2	33.3	866.0	109.3	66.7
1975	1496.2	15.3	39.6	573.2	32.7	38.3	923.0	6.6	61.7
1976	1751.0	17.0	35.7	564.0	1.6-	32.2	1187.0	28.6	67.8
1977	1949.6	11.3	33.8	669.3	18.7	34.3	1280.3	7.9	65.7
1978	2167.7	11.2	38.1	796.4	19.0	36.7	1371.3	7.1	63.3
1979	2843.5	31.2	36.2	974.7	22.4	34.3	1868.8	36.3	65.7
1980	3300.1	16.1	31.3	748.5	23.2-	22.7	2551.6	36.5	77.3
1981	4222.8	28.0	45.6	1350.0	80.4	32.0	2872.8	12.6	68.0
1982	3826.9	9.4-	42.1	1461.0	8.2	38.2	2365.9	17.6-	61.8
1983	3663.9	4.3-	41.6	1567.6	7.3	42.8	2096.3	11.4-	57.2
1984	3480.0	5.0-	43.4	1645.3	5.0	47.3	1834.7	12.5-	52.7
1985	2705.4	22.3-	32.9	1182.1	28.2-	43.7	1523.3	17.0-	56.3
1986	2414.0	10.8-	35.7	1332.9	12.8	55.2	1081.1	29.0-	44.8
1987	2068.0	14.3-	27.2	1075.0	19.3-	52.0	993.0	8.1-	48.0
1988	1970.3	4.7-	24.4	1125.0	4.7	57.1	845.3	14.9-	42.9
1989	1930.9	2.0-	27.2	1170.0	4.0	60.6	760.9	10.0-	39.4
1990	2590.0	34.1	27.9	1490.0	27.4	57.5	1100	44.6	42.5
1991	2190.0	15.4-	20.6	1508.0	1.2	68.9	682.0	38.0-	31.1
1992	2074.0	5.3-	19.2	1534.0	1.7	74.0	540.0	20.8-	26.0
1993	2173.0	4.8	19.1	1521.0	0.8-	70.0	652.0	20.7	30.0
1994	2273.0	4.6	19.4	1737.7	14.2	76.4	535.3	17.9-	23.6
1995	2223.3	2.2-	17.8	1629.4	6.2-	73.3	593.9	10.9	26.7
1996	4096.4	84.2	34.8	2434.4	49.4	59.4	1662.0	179.8	40.6
1997	4966.0	21.2	38.3	3037.0	24.8	61.2	1929.0	16.1	38.8
1998	4930.0	0.7-	39.7	3273.0	7.8	66.4	1657.0	14.1-	33.6
1999	4591.5	6.9-	32.6	3055.5	6.6-	66.5	1536.0	7.3-	33.5
2000	5252.2	14.4	29.5	2931.2	4.1-	55.8	2321.0	51.1	44.2
2001	5135.6	2.2-	27.6	3596.6	22.7	70.0	1539.0	33.7-	30.0
2002	7912.0	54.1	31.3	4210.3	17.1	53.2	3701.7	140.5	46.8
2003	6107.7	22.8-	21.8	3577.7	15.0-	58.6	2530.0	31.7-	41.4
2004	7726.1	26.5	18.6	4144.7	15.8	53.6	3581.4	41.6	46.4
2005	18555.0	140.2	34.0	8282.0	99.8	44.6	10273	186.8	55.4
2006	10339.0	44.3-	12.7	9054	9.3	87.6	1285	87.5-	12.4
الفترة									
1981-1988		26.2	32.4		22.2	32.3		31.6	59.3
1988-2006		-10.1	35.3		-1.4	48.0		-15.8	52.0
2006-2006		15.7	26.2		14.6	64.3		24.0	35.7
2006-2006		14.2	30.6		14.0	52.3		18.9	47.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

رابعا : مساهمة للقطاعات الاقتصادية في الطلب على المشتقات النفطية

تشير البيانات المتاحة إلى أن طلب القطاعات الاقتصادية على المشتقات النفطية شهد تطوراً ملحوظاً خلال الفترة قيد البحث ، بعزى هذا التطور إلى جملة من العوامل في مقدمتها زيادة عدد السكان واتساع نطاق النشاط الاقتصادي ، ويمكن ترتيب القطاعات الاقتصادية الأكثر استهلاكا للمشتقات النفطية على النحو التالي :

1 -قطاع النقل

يعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات الاقتصادية استهلاكا للمشتقات النفطية ، تأتي هذه الأهمية من كونه أكبر القطاعات استخداما للمعدات التي تعتمد على استهلاك المشتقات النفطية ، إذ يندرج ضمن نشاط هذا القطاع أنشطة النقل البري والبحري والجوي ، فوفقاً للبيانات المتاحة بلغ المتوسط السنوي لاستهلاك هذا القطاع خلال الفترة 1970-2000 نحو 1884.2 ألف طن متري ، أي ما يناهز 40.9% من إجمالي كميات المشتقات النفطية المستهلكة في الاقتصاد في السنة .

2 -قطاع الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة)

يعد قطاع الإنتاج السلعي أحد أهم القطاعات المستهلكة للمشتقات النفطية ، ووفقاً للبيانات المتاحة بلغ متوسط الاستهلاك السنوي لهذا القطاع خلال الفترة 1970- 2000 نحو 367.3 ألف طن متري أي ما يكافئ 8.0% من إجمالي الاستهلاك المحلي المباشر للمشتقات النفطية في السنة ، استحوذ القطاع الصناعي على النسبة الأعظم منها .

3 -القطاع المنزلي والخدمي

بلغ متوسط الاستهلاك السنوي لهذا القطاع من المشتقات النفطية (الكيروسين والغاز المسال) خلال الفترة 1970- 200 نحو 217.2 ألف طن متري أي ما يعاجل 4.7% من إجمالي الكميات المستهلكة من المشتقات النفطية في أُقتصاد في السنة .

4 -قطاع الكهرباء

يعد طلب هذا القطاع على المشتقات النفطية طلب مشتق من طلب القطاعات السابقة بما فيها قطاع تكرير وتصنيع النفط الخام ذاته (مصانع التكرير والبتروكيماويات) على الطاقة ، ومن هذا المنطق كان لا بد أن يستحوذ هذا القطاع على نسبة عالية من إجمالي الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية ، وهو بالفعل ما تعكسه البيانات المتاحة التي تشير إل أن متوسط إجمالي الاستهلاك السنوي لهذا القطاع من المشتقات النفطية خلال الفترة خلال

الفترة 1970- 2000 بلغ نحو 213.9 ألف طن متري أي ما يعادل 46% من إجمالي الكمية المستهلكة على المستوى الكلي في السنة , هذا على صعيد إجمالي المشتقات المستهلكة ، أما على صعيد مكونات استهلاك القطاع من المشتقات النفطية (الديزل وزيت الوقود) فيلاحظ حدوث تراجع في طبل هذا القطاع على مادة زيت الوقود من 73% عام 1990 إلى 46% عام 2000 ، مقابل حدوث ارتفاعا حاداً في طلبه على مادة الديزل ، حيث ارتفعت الكمية المستهلكة منها لغرض توليد الطاقة من 211 ألف طن متري عام 2000 أي بنسبة 100% تقريباً، ويعزى ذلك إلى التوسع في استخدام المحطات الغازية البخارية كوحدات أساسية لتوليد الطاقة الكهربائية (انظر جدول 19).

جدول 19

تطور استهلاك القطاعات الاقتصادية من المشتقات النفطية 1970–2000 (ألف طن متري)

السنة	قطاع النقل		القطاع الإنتاجي		القطاع المنزلي والخدمي		قطاع الكهرباء		
	الكمية	(%) من الإجمالي	الكمية	(%) من الإجمالي	الكمية	(%) من الإجمالي	الكمية	(%) من الإجمالي	إجمالي الاستهلاك
1970	360	43.8	53	6.5	103	12.5	305	37.1	821
1975	1002	42.5	415	17.6	134	5.7	804	34.1	2355
1980	1718	46.1	478	12.8	204	5.5	1328	35.6	3728
1985	2127	44.5	403	8.4	199	4.2	2051	42.9	4780
1990	2254	38.1	420	7.1	226	3.8	3014	51.2	5914
1995	2412	38.3	358	5.7	301	4.8	3221	48.9	6592
2000	2720	37.4	334	4.6	352	4.8	3864	53.1	7270
المتوسط السنوي	1884.2	40.9	367.3	8.0	217.2	4.7	2137.9	46.4	4608.6

المصدر من إعداد الباحث استنادا لبيانات اللجنة الوطنية للطاقة، المؤسسة العامة للنفط، ومصرف لسبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

* – المتوسط السنوي = إجمالي استهلاك القطاعات مقسوم على عدد السنوات من 1970 إلى 2000ة

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن التطورات التي شهدها الاقتصاد الليبي بعد اكتشاف النفط وتحديدا ما تعلق منها ببرامج التنمية ساهمت بشكل كبير في تطور الطب النهائي على الطاقة ومن ثم حجم المنتج والمستهلك من مصادرها الأولية (المشتقات النفطية مجتمعة) , حيث ارتفع الطلب النهائي على هذه المشتقات مجتمعة من 4.2 مليون طن مكافئ نفط عام 1980 إلى نحو 5.4 مليون طن مكافئ نفط عام 1990 ثم الى 8.5 مليون طن مكافئ عام 2000 , استحوذ قطاع النقل على النسبة الاكبر منها .

معتمنياتي للجميع بالتوفيق ,,,,

استاذ المادة ,,,